الانفاق الحكومي لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين الواقع والتحديات

Government spending to finance higher education and scientific research in Algeria between reality and challenges

فضيلة بوطورة
مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة
جامعة العربي التبسي– الجزائر
fadila.boutora@gmail.com

نوفل سمايلي
مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة
جامعة العربي التبسي– الجزائر
nawfel.smaili@gmail.com

زهية قرامطية *
مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسساتR.I.C.O.I
جامعة البليدة2علي لونيسي– الجزائر
gramtiazahia@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019-11-03 **تاريخ القبول : 2019-12-12**

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وإتباع مراحل تطوره منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ومحاولة إيضاح مصادر التمويل التي يستفيد منها التعليم العالي في الجزائر والتي هي في اغلبها عبارة عن تمويلات حكومية، كذا البحث في المشاكل التي تواجه عملية تمويل التعليم الحالي في ظل الإصلاحات الراهنة، وبينت الدراسة أن تمويل التعليم العالي في الجزائر يعتمد بشكل شبه كلي على التمويلات الحكومية وان عملية التمويل تواجهها عدة مشاكل وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام أكثر بالتعليم العالي، ومحاولة تنويع مصادر التمويل الموجهة للتعليم العالي وعلى ضرورة وضع استراتيجيات وطنية للبحث العلمي تتعدد من خلالها مصادر تمويل التعليم العالي بما يتلاءم والأهداف المخططة.

الكلمات المفتاحية : جامعة، تعليم عالي، تمويل.

تصنيف JEL: M54 ,J01 ,J03,J08,L01,M02 .

Abstract:

This study aims to shed light on the higher education and scientific research in Algeria and track the stages of its development since the independence to this day. We have tried to clarify the sources of funding that higher education in Algeria benefits from, which is mostly government funding,. And we have searched into the problems that face the financing process under the current reforms. The study showed that the financing process of higher education in Algeria relies entirely on the government funding, and that process is facing several problems. the study recommended that there is an urgent need to pay more attention to the higher education, and to diversify the sources of funding oriented to it. And it recommended also to develop national strategies for scientific research that create multiple funding sources of higher education suitable to the objectives planned.

Keywords: university; higher education; finance .

JEL classification Codes : M54 ;J01 ;J03;J08;L01;M02

---

* المؤلف المراسل.

مقدمة

عرف التعليم العالي في السنوات الأخيرة نسقا متزايدا في تطوره وهذا من خلال إسقاط الضوء عليه ومنحه أولوية كبيرة إذ يعتبر أهم محطة تكوينية من أجل تأسيس قوة عاملة متعلمة ومؤهلة قادرة على سد الثغرات والاحتياجات المطلوبة والمرغوبة في سوق العمل، فصار التعليم العالي ركيزة أساسية من أجل تحديد قدرات ومهارات اليد العاملة ولكي يتحقق هذا لابد من اعتماد الجودة وضمانها داخله لكي يتحقق دوره على كامل الأصعدة. ولم تعد الأساليب التقليدية في التعليم قادرة على نقل أكوام المعرفة المتزايدة والمستجدة بشكل دائم وسريع وفي الوقت المناسب وإلى الراغبين جميعهم في المعرفة وبما يتناسب مع التطور السريع والواسع في مختلف مناحي الحياة بما فيها مدارك الإنسان واهتماماته.

ولكن من الملاحظ أن هناك طلاق بين البحث العلمي والتنمية في الدول النامية بما فيها الجزائر، طلاق مرده إلى عدم وجود تكامل في الإستراتيجيات، وغياب النظرة الشمولية للأمور، وهذا ما يؤكده أحد الباحثين بقوله " عدم الإرتباط العضوي بين البحث العلمي وإستراتيجية التنمية والتطور التقني، إذ تكمن المفارقة أن الوطن العربي عامة يملك الكفاءات والمهارات بيد أنه غير قادر على توظيفها بالشكل الأمثل في الدورة الإنتاجية والتنموية ". (العساف، 2010، ص:32) فيعاني البحث العلمي في العالم العربي عامة من ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويله، والاعتماد في ذلك على ميزانية الدولة على خلاف ما هو سائد في الدول المتقدمة. وإن ضعف التمويل المالي للبحث العلمي لاشك أن له إنعكاسات سلبية تتمثل في عدم توفر المعدات اللازمة للبحث العلمي، وضعف الحوافز الممنوحة للباحثين، وقلة أو ضعف الإنتاج العلمي. يعتبر موضوع تمويل التعليم العالي من بين أهم القضايا المطروحة في اقتصاديات التعليم مقارنة بالمراحل حيث الأخرى المختلفة من التعليم المتعارف عليه كونه شديد الحساسية لاعتباره من القنوات الأخيرة لإعطاء مخرجات نظام التعليم المتكامل بمختلف مراحله، حيث يعتبر تمويل التعليم استثمار في الرأس المال البشري قبل كل شيء والذي يعطيه أهمية كبيرة لما للرأس المال البشري من اثر بارز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكما نعلم فان البيئة الاقتصادية متغيرة بشكل دائم، وان التحديات الاقتصادية تزداد حدة وتعقيدا في وقتنا الراهن، مما يلزم على الدولة إدخال تعديلات وإيجاد طرق وسبل جديدة لإبقاء شريان التمويل في قطاع التعليم العالي ينبض بكل ما يحتاجه القطاع خصوصا مع التطورات السريعة في نظم التعليم وأساليبه .

- **اشكالية الدراسة:** من خلال ما تقدم ذكره يمكن طرح سؤال الإشكالية الآتي: ماهي مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وماهي المشاكل التي يواجهها؟

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تسليط الضوء على الجامعة الجزائرية والتعليم العالي والبحث العلمي.
- تسليط الضوء على مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر.
- التعرف على المشاكل التي تقف امام تمويل قطاع التعليم العالي بالجزائر.

- **أهمية الدراسة:** تكتسي الدراسة أهميتها من منطلق أنه يعتبر موضوع الانفاق على التعليم العالي من بين افضل الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية والذي بدوره يؤدي الى تنيمة اقتصادية واجتماعية لذلك وجب البحث في مصادر تمويل هذا الاستثمار ومعرفة المشاكل التي يواجهها وذلك في الجزائر على وجه الخصوص.

- **منهج الدراسة:** نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة للوصول إلى كافة تطلعاته، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بمختلف الأطر النظرية والأكاديمية المبرزة للعناصر الأساسية لكل من الجامعة والتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ومصادر تمويله بالإضافة لاستخدام بعض الأدوات الاحصائية التي تتماشى مع الموضوع.

وللإلمام بموضوع البحث تمت معالجته من خلال المحاور التالية:

1-التعليم العالي في الجزائر

تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بالنهوض بقطاع التعليم العالي لتحسين أدائها ودعم تنافسيتها على المستوى العالمي، والجزائر كغيرها من الدول أولت إهتماما لهذا القطاع كمحاولة للإستجابة لمتطلبات سوق العمل في الوقت الراهن.

1-1- تعريف الجامعة: يعود أصل مصطلح "جامعة" (University) إلى اللغة اللاتينية، وهو مشتق من مصطلح (Universitas)، الذي يعني الاتحاد والتجمع، وقد تم استعماله ابتداء من القرن الرابع عشر ميلادي للدلالة على الجامعة بمعناها الحالي، أما قبل ذلك فتشير الكتابات إلى أن هذا المصطلح استعمل لأول مرة في القرن الثالث عشر نحو سنة 1218 وكان يعني الاتحاد (Communauté)، أي كل مجموعة منظمة، فأساس فكرة الجامعة هو الاتحاد الذي يعني التنظيم في جماعة معينة، وفي العربية المصطلح ترجمة حقيقية لمصطلح (University). (زراولية، 2005، ص: 385)، عرفتها اليونسكو بأنها :"مؤسسة تعليمية تابعة للتعليم الجامعي وتربط بها مراكز بحثية وثقافية عامة أو خاصة ومعترف بها سواء بأنظمة التصديق أو من قبل السلطات المختصة في الدولة". ويمكن تعريف الجامعة بأنها مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب

بعد إكمال دراستهم بالمدرسة الثانوية والجامعة أعلى مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم بالمدرسة الثانوية والجامعة أعلى مؤسسة معرفة في التعليم العالي، وتطلق على الجامعة وبعض المؤسسات التابعة لها مثل: الكلية، المعهد، الأكاديمية، مجمع الكليات التقنية، المدرسة العليا. (العبادي وآخرون، 2008، ص: 62). فالجامعة مؤسسة علمية تعنى بالتعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة، تتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، وتمنح شهادة الإجازة المتخصصة (الليسانس)، والإجازة العليا (الماجستير)، والإجازة الدقيقة (الدكتوراه)، من خلال أقسامها المختلفة، فالجامعة كيان يسعى إلى إبراز المعارف وتقديم العلم وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية وإثراء الرصيد المعرفي ورفع المستويات .

2-1- مفهوم التعليم العالي: يعرف التعليم العالي على أنه: " مرحلة من مراحل التعليم المتقدمة، حيث يعتبر آخر مراحل التعليم وأرقاها درجة، وينفرد به غالبا مجموعة قليلة من الطلبة الممتازين في ذكائهم ومعارفهم العلمية، و يمثل كل أشكال التعليم التي تمارسها المؤسسات سواء كانت جامعات، معاهد أو مدارس عليا و ذلك في مستويات تعقب المرحلة الثانوية والحصول في أغلب الأحيان على شهادة البكالوريا أو مايعادلها". (مرادسي، ص: 14)،

كما يعرف بأنه:" كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة".

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي وتنمية التعليم العالي على أنه "مستوى أو مرحلة من الدراسة تلي التعليم الثانوي، وتباشر مثل هذه الدراسة في مؤسسات التعليم العالي، كالجامعات الحكومية والخاصة، وفي الكليات والمعاهد وغيرها من المنشآت التعليمية الأخرى". (الجريدة الرسمية، 1990، ص:05)

كما جاء في الجريدة الرسمية "يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو للتكوين الموجه للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي، ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة".(الجريدة الرسمية، 1990، ص:05).

ومن ثن يقصد بالتعليم العالي كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه للبحث (Formation à la recherche) التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة.

3-1- نظام التعليم العالي في الجزائر: بعد الاستقلال قامت الجزائر بإنشاء عدة جامعات في المدن الكبرى: وهران، قسنطينة، عنابة، بنظام بيداغوجي موروث عن الاستعمار الفرنسي من خلال أربع كليات أساسية هي: كلية الآداب و العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الطب و كلية العلوم الدقيقة، حيث تمنح فيها الشهادات التالية: (Feroukhi,2005,p223) الليسانس بعد 3 سنوات، شهادة الدراسات المعمقة لمدة سنة تنتهي بمذكرة تخرج، شهادة الدكتوراه الدرجة الثالثة لمدة سنتان تنتهي بأطروحة علمية، شهادة الدكتوراه، والتي تصل مدتها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي .

وتجدر الاشارة أنه في سنة 1971 تمت مجموعة من الإصلاحات لتُرفع عدد سنوات الليسانس إلى 4 سنوات، وإحداث شهادة الماجستير و التي تدوم على الأقل سنتين، لتُختم بمرحلة الدكتوراه و التي تدوم خمس سنوات . وفي سنة 1984 تم وضع الخريطة الجامعية التي تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق 2000 بتحديد احتياجات سوق العمل من أجل توفيرها من خلال توجيه الطلبة إلى التخصصات المطلوبة. لتعرف الجامعة الجزائرية بعدها ميلاد نظام جديد تحت مسمى "نظام" LMD والمتكون أساسا من ثلاث أطوار:

- الطور الأول: بشهادة الليسانس بعد 3 سنوات بعد البكالوريا.
- الطور الثاني: بشهادة الماستر بعد 5 سنوات بعد البكالوريا.
- الطور الثالث: بشهادة الدكتوراة بعد 8 سنوات بعد البكالوريا.

وفي مايتعلق برؤية منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في أفق سنة 2025 في الجزائر فيندرج اضطلاع منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بهذه المهام ضمن رؤية تستشرف ملامحها وترسم تطورها المنشود خلال العشرية 2015-2025 لتكون وفقا لذلك: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2015، ص:06).

- منظومة تنتج المعارف والعلوم وتنشرها، وتطور الكفاءات التطبيقية المهارات السلوكية وترسخ ثقافة المبادرة، وتسهم في نحت المواطن والإنسان.
- منظومة يكون الطالب محورها في كنف أسرة جامعية متكاملة متضامنة وفقا للمعايير الدولية على صعيد التكوين والحياة الجامعية.
- منظومة تدعم تشغيلية طلبتها، وتيسر الإدماج المهني لخريجها، وتطور البحث والتجديد وتثمن نتائجه، وتسدي الخدمات وفقا لحاجيات المجتمع، بفضل ش ا ركة مؤسساتية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وبين القطاعين العام والخاص في تفاعل موصول مع متطلبات المحيط وترابط ناجع بين مختلف مستويات التكوين والتدريب.

- منظومة تتوفر فيها الموارد لتطوير مستويات المردودية والنجاعة باستمرار في إطار جامعات ذات استقلالية متوطنة في محيطها الجهوي والوطني، مشعة إقليميا ودوليا، بفضل تنظيم يقوم على الحوكمة الرشيدة، ومقاربة استشرافية، وتمشي يضمن الجودة، وسياسة اتصالية ناجعة، وارتقاء مطرد بالموارد البشرية، وتوظيف أفضل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

لتكون بذلك منظومة تستهدف الامتياز وتحفّز على الابتكار وتشكل رافعة للنهوض بالمنظومة الوطنية لتطوير الموارد البشرية، وتحقق نقلة نوعية تضع تونس على رأس الوجهات الجامعية إقليميا وتعزز إشعاعها دوليا.

1-4- مخرجات التعليم العالي: توجد أنواع عديدة ومختلفة لمخرجات التعليم العالي، تتمثل أهمها فيمايلي: (لفتة، 2010، ص: 295).

1-4-1- الخريجون من مؤسسات التعليم العالي: يعتبر الخريجون من أهم أنواع المخرجات لمؤسسات التعليم العالي المختلفة التي تسعى هذه المؤسسات للارتقاء بجودتها، ويركز هذا النوع من المخرجات على المعرفة الأساسية والمعلوماتية التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين، ويرتبط المستوى النوعي للخرجين بقدرات الطلبة على متابعة وفهم الأسس والمبادئ المهنية وكذلك فهم وسائل تطبيقها في ميادين العمل.

1-4-2- الكتب والمؤلفات العلمية: وهو العنصر المعرفي الذي تتميز به مؤسسات التعليم العالي المختلفة عن غيرها من المؤسسات المنتجة للمعرفة، بالشكل الذي يمكن من تطوير وتحسين المستويات العلمية والثقافية للمجتمع.

1-4-3- البحث العلمي: يعتبر البحث العلمي أولوية من أولويات المؤسسة التعليمية، وتتلخص علاقة البحث العلمي بسوق العمل من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بالمشاكل التي يواجهها المجتمع.

1-4-4- المؤتمرات والندوات: تلعب المؤتمرات والندوات دورا أساسيا ومهما في تبادل المعارف والأفكار وتحديث المعلومات في جميع التخصصات، وهي عنصر من عناصر الكفاءة التعليمية.

2- مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر

بشكل عام يوجد هنالك مصدرين لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وهما:

2-1- مصادر التمويل الأساسية: يقصد بها هي تلك التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسية في تمويلها وتغطية تكاليفها الرأسمالية والجارية، وتشمل بصفة رئيسية التمويل الحكومي حيث تعتبر الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98%، ودور القطاع الخاص 02%، وتحملت الدولة جميع نفقات التعليم

العالي الرأسمالية والجارية، وتخصص الحكومة المركزية مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم بصفة عامة والعالي خاصة، وترتبط هذه المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي للدولة، وبأوضاعها الاقتصادية والسياسية، فتمويل التعليم العالي بالجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة وبشكل مركزي، وهو يصنف ضمن منظومة القروض العمومية، ومن حيث حساب الميزانية وتقدير المبالغ المخصصة للتعليم الجامعي، حيث كل سنة تقدر الميزانية للجامعة حسب مبلغ السنة التي سبقتها، مع إضافة مبلغ جزافي كثيراً ما يبرر بتزايد تعداد الطلبة، ومن ناحية منظومات دعم الطلبة فهي تقدم منح لمساعدتهم، فتتراوح نسبة الطلبة الممنوحين حوالي80%، وعلاوة على المنحة التي يتلقاها الطلبة فهم يستفيدون من مجموع خدمات مجانية من حيث الأكل والنقل والإقامة.

ويعتمد التمويل الحكومي على عدة مصادر لتوفير المخصصات المالية للإنفاق على التعليم العالي، منها الضرائب العامة التي تشكل أهم مصادر تمويل التعليم بمختلف مراحله، والتي تعتمد عليها الحكومة في الإنفاق على التعليم العالي، بالإضافة إلى عائدات الدولة الأخرى وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم، باعتبار أن التعليم الجامعي خدمة شبه رسمية، ولذا يقع على المستفيدون منه دورا هاما في المشاركة في عمليات تمويله، باعتباره دخلا مستمرا يضاف إلى موارد تمويل التعليم العالي، وبذلك يتحمل الطلاب أو أولياء أمورهم بعض نفقات تعليمهم بالتعليم العالي. (بوفلجة، 2006، ص:180).

2-2-مصادر التمويل الثانوية: حيث ساهمت بشكل بسيط في عملية تمويل التعليم العالي وتعتبر في اغلبها مصادر خارجية نذكر منها:

2-2-1- المنح الدراسية: شهد النصف الأخير من القرن السابق توسعا كبيرا في مؤسسات التعليم العالي في مختلف دول العالم ومنها الجزائر، مما دعا الكثير من حكومات الدول المتقدمة إلى تقديم منحا دراسية لمعظم الدول النامية لطلاب التعليم العالي، وينعكس على طلاب هذه الدول بإرسال طلابها إلى الخارج، وغالبا ما تكون إلى أوروبا وأمريكا.

2-2-2- المعونات الأجنبية: تتلقى الكثير من البلدان النامية ومنها الجزائر إعانات من بعض الدول المتقدمة أو المنظمات العالمية لدعم التعليم العالي بها، ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين، وتتخذ المساعدات الأجنبية أشكالا متعددة من أهمها:

- مساعدات مالية كالمنح والهبات والقروض بسعر فائدة ضعيف.
- مساعدات مادية كالأبنية والمعدات.
- مساعدات بشرية كالاستفادة من خدمات المدرسين الأجانب.

هذا بالإضافة إلى الاستشارات التقنية التي يحصل عليها البلد، والحلقات الدراسية والمؤتمرات التي تقيمها المنظمات فيه، تدخل هي أيضا في إطار المساعدات الأجنبية يمكن أن تخصص للاستثمار أو الإنفاق الجاري وهي تمثل نسبة ضئيلة من الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر، و يضل الاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي، وهناك عقبات ليست لها علاقة بحجم المساعدات تحول دون تحقيق أهداف هذه المساعدات، فمثلا إذا تم إنشاء معهد بوسائل مالية ضخمة عن طريق التعاون الخارجي، فانه سوف يقوم على أسس لا يمكن تعميمها على المؤسسات التعليمية الأخرى بواسطة موارد البلد المحدودة، وعليه فان الدور الذي يلعبه مثل هذا المعهد سيكون بالضرورة محدودا. (الرفاعي ، 2006، ص: 180)، والجدول رقم(06) يبين الشبكة الجامعية في الجزائر الى غاية سنة 2018.

الجدول رقم (01): الشبكة الجامعية الجزائرية حتى سنة 2018

مؤسسات التعليم العالي	العدد
الجامعات	50
المراكز الجامعية	13
المدارس الوطنية العليا	20
المدارس العليا	10
المدارس العليا للأساتذة	11
الملاحق الجامعية	02
المجموع	106

المصدر: الشبكة الجامعية، على الرابط الالكتروني:

//www.mesrs.dz/ar/reseaux-universitaires:https

ويشمل الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر نوعين من الإنفاق، إنفاق استثماري يقصد به الإنفاق على المباني، التجهيزات والمعدات والأدوات، وإنفاق جاري يشمل الأجور والمرتبات هيئة التدريس والموظفين وأعمال الصيانة وإلى غاية سنة 2018 تحتوي الشبكة الخاصة بالتعليم العالي في الجزائر 106 مركزا لهذا التعليم.

3- واقع الإنتاج العلمي في الجزائر والإنفاق عليه

كما ذكرنا سابقا فإن البحث العلمي لأي دولة من الدول هو رأس مالها الحقيقي وهو الذي يحدد قوتها ومكانتها بين الدول، والجزائر كغيرها من الدول تعي دور البحث العلمي وأهميته في

فرض وجودها وتحديد مكانتها، ولا يمكن أن تتأسس دولة من غير بحث علمي حتى ولو كان ضئيلا.

ففي العالم انطلقت قاعدة بيانات سكوبيس سنة 2004 من قبل مجموعة Elsevier وترتبط بمحرك البحث Scirus وتقوم القاعدة منذ سنة 1996 بتكشيف حوالي 15000 عنوان خضع للتقييم شرط أن يكون تابعا لمؤسسة علمية وقد احتوت حسب إحصائيات 2007 على حوالي 12850 دورية بالنص الكامل،700 وقائع مؤتمرات،275 مليون صفحة web و125 سلاسل الكتب بلغ عدد الدوريات المتاحة بالنص الكامل حوالي 1000 دورية ويتم تحيين قاعدة Scopus يوميا. (شاشة فارس، قرزيز أسماء، 2018)

الجدول رقم (02): تطور الإنتاج العلمي الجزائري في قاعدة بيانات (Scopus)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الوثائق	3182	3596	4289	4971	5278	5722	6377
التعاون الدولي%	52.17	48.28	44.86	44.76	45.55	44.48	46.9
المنطقةregion%	8.4	8.49	9.33	9.88	9.36	10.07	10.56
العالمworld%	0.13	0.14	0.16	0.18	0.18	0.2	0.23

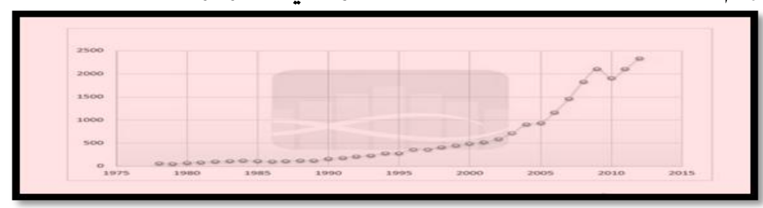
المصدر: شاشة فارس، قرزيز أسماء، تطور الإنتاج العلمي الجزائري ما بين (2000-2016) من خلال تواجده في قواعد البيانات العالمية:قاعدة البيانات Scopus نموذجا، الملتقى الوطني حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، المنعقد يومي 02-03 ماي 2018، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي .

إن الإنتاج العلمي المتواجد في قاعدة البيانات Scopus يزداد مع السنين وخاصة بعد سنة 2014 ويعود هذا إلى العديد من الأسباب منها التحول إلى نظام جديد للتعليم الجامعي هو نظام ل. م. د وازدياد عدد الأساتذة المحاضرين وطلبة الدراسات العليا الذين هم مطالبون بنشر مقالات في مجلات ذات عامل تأثير معتبر لمناقشة أطروحاتهم والترقية في الميدان العلمي والمهني. إلا أن النسبة في التعاون الدولي كانت متناقصة فنسبة 52% سنة 2010 تراوحت الى 46.9% سنة 2016 فرغم ارتفاع عدد الأبحاث المنشورة إلا أنها لم تكن بتعاون دولي وهذا ما يشكل عائق أما تطور الأبحاث العلمية التي تتطور بالانفتاح نحو الخارج في كل المجالات. فإذا ما قارنا عدد المجلات الجزائرية وبراءات الاختراع والأوراق العلمية بما يجري عند دول أوربا مثلا نلاحظ فرق كبير وفجوة كبيرة وكذلك نلاحظ بأن البحث عندنا لا ينتج الكثير بقدر ما هو نظري ومحصور في حدود الكتابة والتقنين، وكذلك نلاحظ بأن

أطروحات الدكتوراه منجزة وموضوعة في رفوف الجامعة، بالرغم من بعدها الاقتصادي التطبيقي.

وإن الجامعة الجزائرية ينبغي أن تأخذ أدوارا عدة حتى تكون في مستوى البحث العلمي وتطلعاته بتبنيها لمبادئ ستحقق قفزة نوعية وتتجاوز المشاكل المحلية لتصبح تنافس عالميا، فيجب إعطاء استقلالية حقيقية للجامعة لتساهم في تمويل نفسها، والانتقال للجامعة المنتجة وتشجيعها على إنشاء حاضنات الأعمال داخل الجامعة، وقد نجحت هذه التجربة في العديد من الدول وساهمت بالدفع بعجلة التنمية ومن بين الأمثلة نجد حاضنة UBC Research Enterprises والتي تقع داخل جامعة Colombia University of British وأيضا جامعةMaryland University التي تمتلك لوحدها ثلاث حاضنات تكنولوجية توجد داخل الحرم الجامعي، وتظهر هذه الجامعة مدى ارتباطها وتشجيعها لإقامة شركات تكنولوجية في أنها تشارك في رأس مال الشركات التي تقام داخل هذه الحاضنات...فهذه الأفكار التي تتلاءم مع تطبيق الجودة الشاملة والجامعة الجزائرية في أمس الحاجة لتطبيقها، وهذا سيساعدها في معالجة الاختلالات التي تعاني منها اليوم، ومعالجة مشكل التمويل، وذلك بالاتجاه إلى تبني نموذج الجامعة الجزائرية المنتجة. فالجامعة الجزائرية لا تزال تثقل كاهل ميزانية الدولة، وكان يمكن لها أن تأخذ عكس هذا الدور فتصير هي من تمول الدولة بحكم امتلاكها للطاقات والأفكار ومكان لمعالجة كل مناحي الحياة، حيث أن الجامعة الجزائرية لا تزال تحت سلطة القوانين والتوجيهات التي لا تسمح بفسح المجال أمام طروحات الباحثين ومشاريعهم الاقتصادية والتنموية (محمد السعيد بن غنيمة، 2014- 2015، ص:190).

الشكل رقم (01): عدد الأوراق العلمية المنشورة في الجزائر للفترة (1978-2012).



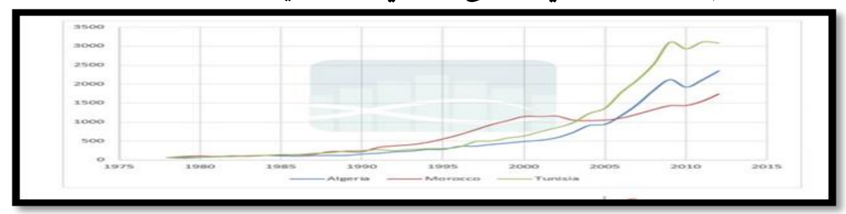
المصدر: موزة بنت محمد الربان، البحث العلمي في الجزائر، منظمة المجتمع العلمي العربي، 9 ماي 2013، ص 2، على الرابط الالكتروني:

http://arsco.org/Ebooks/_ShowDocument?filename=220617023630.zip

يظهر المنحنى أن الجزائر زاد إنتاجها البحثي إبتداءا من 2003 أفضل من السنوات السابقة، حيث استمرت الزيادة نحو الأعلى لباقي السنوات الأخرى، ويرجع ذلك لارتفاع عدد الباحثين وكذلك للطفرة التكنولوجية التي شهدها العالم وتشهدها الجزائر من خدمات للإنترنت التي

ساعدت وشجعت على البحث العلمي، وكذلك ارتفاع عدد الندوات والملتقيات الدولية والوطنية والتربصات العلمية بالداخل والخارج ومشاريع البحث العلمية ولاستعمال المخابر لأحدث التكنولوجيات والوسائل، إلا أن معدل الباحثين في الجزائر ورغم ارتفاعه في السنوات الأخيرة إلا أنه يعتبر ضعيفا وأقل نسبة مقارنة مع نظرائها من الكثير من الدول العربية.

الشكل رقم (02): النمو في الإنتاج العلمي الجزائري مقارنة بتونس والمغرب

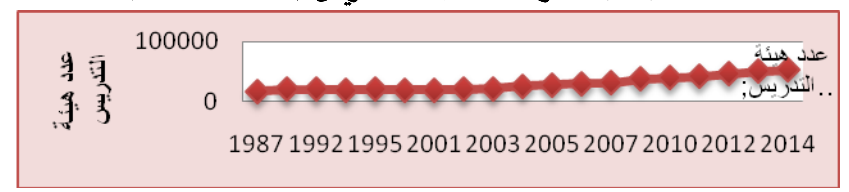


المصدر: موزة بنت محمد الربان، مرجع سابق، ص 3.

يتضح من خلال الشكل رقم(02) تفوق الإنتاج العلمي في المغرب إلى غاية سنة 2003، ليصبح الإنتاج العلمي التونسي في الصدارة ثم يليه الإنتاج العلمي الجزائري، ويعود ذلك إلى جودة التعليم وتنظيمه في تونس من الاستقلال، وكذلك إلى الاستقرار الذي عرفته مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص التونسية، عكس الذي عرفه الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة، فالمؤسسات الخاصة والعمومية عانت ومازالت تعاني من مشاكل متعددة في التسيير والتنظيم والمحيط منها ما يرجع لخصائصها ومنها ما يعود إلى البيئة والمحيط.

عرف الإنفاق العمومي نموا خلال الفترة (2004-2017) حيث بلغ أعلى مستوياته سنة 2016، كما عرفت قيم الإنفاق العمومي على التعليم العالي هي الأخرى ارتفاعا حيث سجل أعلى قيمة سنة 2016 بـ 312145998000 دج، وأدنى قيمة له سنة 2004 بـ 66497092000 دج والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل(03): تطور عدد هيئة التدريس (1987-2014)



المصدر: أطلس بيانات العالم، على الرابط الالكتروني:
http://ar.knoema.com/atlas/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8

كما عرف عدد الأساتذة في التعليم العالي ارتفاعا حيث قدر عددهم بحوالي 18000 أستاذ سنة 2000 ليرتفع إلى حوالي 70000 أستاذ سنة 2017. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2017)، في حين تميزت منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر قبل1998 بضعف كبير وعدم الاستقرار، حيث لم تخصص لها سوى 0.28% من الناتج الوطني الخام، مما أدى إلى ظهور العديد من السلبيات منها: (هارون و حفيظ، 2005 ، ص: 414).

قلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية؛

قلة براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين؛

ضعف النماذج المبتكرة في مراكز البحث؛

ضعف علاقات التعاون بين قطاعي البحث والإنتاج.

ونظرا لأهمية البحث والتطوير في بناء اقتصاد تنافسي، اعتمدت الجهات المعنية تشريعا جديدا، يتعلق بقانون البرنامج الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة (1998-2002)، حيث يهدف إلى ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد، تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير والعمل على تثمين نتائج هذا البحث، ودعم تمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير. كما أكدت المادة الثالثة من القانون أن هدف البحث والتطوير يكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية والتكنولوجية للبلاد، وذلك من خلال وضع 25 برنامجا للبحث والتطوير حيز التطبيق.

الشكل رقم (04): نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الجزائر من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة(2005-2001)

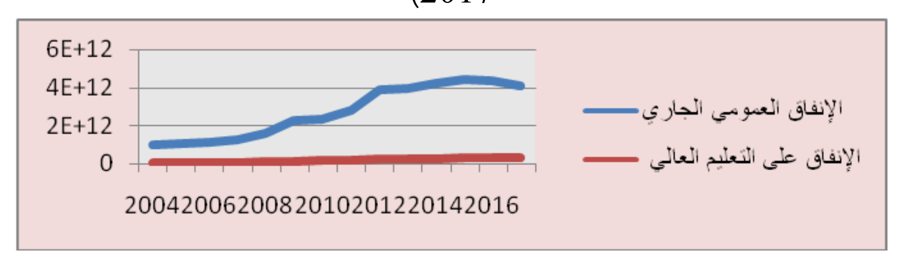


المصدر: الانفاق على البحث والتطوير، بيانات البنك الدولي على الرابط الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?end=2014&locations=JO-BH-DZ-MA-SS-QA-1A-LB&start=1998&view=chart

يبين الشكل رقم (04) تطور نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج المحلي من 2001 إلى 2005، وهي نسب ضعيفة جدا، حيث قدرت النسبة سنة 2001 بـ 0.23% من

إجمالي الناتج المحلي، لترتفع إلى 0.37% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2002، وتنخفض سنة 2003 إلى 0.2 من إجمالي الناتج المحلي، وإلى 0.16 و0.07% من إجمالي الناتج المحلي سنتي 2004 و2005 على التوالي ، وهو ما يظهر غياب شبه تام لتمويل البحث العلمي في الاقتصاد الجزائري، والمشكلة هنا تأتي في مقدمتها مشكلة ضعف الإستراتيجية الخاصة بالبحث العلمي أو غيابها كليا، التي ألقت بضلالها على المنظومة البحثية ككل، مما انعكس على ضعف المنتج العلمي الوطني وجودته، من قلة المنشورات العلمية وبراءات الاختراع المسجلة من قبل الباحثين، وكذلك ضعف التعاون بين الجهات البحثية من جامعات ومراكز أبحاث من جهة، والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الدولة من أخرى.

الشكل(05): تطور الإنفاق العمومي الجاري والإنفاق العمومي على التعليم العالي (2004-2017)



المصدر: محمد دهان، دلال بوعتروس، بلال غالم، دراسة تقييمية للإنفاق على التعليم العالي في الجزائر، الملتقى الوطني حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، المنعقد يومي 02-03 ماي 2018، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي .

عرف الإنفاق العمومي نموا خلال الفترة (2004-2017) حيث بلغ أعلى مستوياته سنة 2016، كما عرفت قيم الإنفاق العمومي على التعليم العالي هي الأخرى ارتفاعا حيث سجل أعلى قيمة سنة 2016 بـ 312145998000 دج، وأدنى قيمة له سنة 2004 بـ 66497092000 دج والشكل الموالي يوضح ذلك. (دهان وآخرون، 2018).

النتائج والتوصيات

أولا- نتائج الدراسة: يمكن إدراج العديد من النتائج من خلال الدراسة ونوجز أهمها في ما يلي:

- للتعليم العالي أهمية كبيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، كما تزداد أهميته لما يكون رابط مشترك بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية للبلاد، فكلما كانت المعرفة والدراية أكثر لدور التعليم العالي في الجانب الاقتصادي والاجتماعي أعطي الاهتمام الأكبر في

جميع جوانبه، خاصة الجانب التمويلي. ومنذ الاستقلال والدولة الجزائرية تسعى جاهدة لتطوير التعليم العالي وذلك ما تفسره الإصلاحات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، إلا أن اعتمادها في تمويل التعليم العالي على المصادر الحكومية بشكل كبير انعكس سلبا على مخرجات نظام التعليم العالي خصوصا في ظل المشاكل والمعوقات التي تواجهه.

- يرتبط تمويل البحث العلمي بتوفير الموارد البشرية الكفؤة والمتخصصة إلى جانب الموارد المادية والمالية، أما تطور وقوة البحث فتكمن في كيفية التوفيق بين هذه الموارد وترشيد استعمالها. فمشكلة تمويل البحث العلمي لا تقتصر فقط على الإمكانيات المالية اللازمة، بل تشتمل أيضا على المورد البشري نوعا وكما، بالإضافة إلى إرادة المجتمع التي تلعب دورا حاسما في النهوض بالبحث العلمي، فالأبحاث العلمية الجيدة هي التي تعمل على دراسة المشكلات التي تعترض الأفراد وإيجاد حلول ناجعة له، بما يعود بالفائدة على الشعوب والمجتمعات على حد سواء، لذلك فإن المجتمع مطالب بتشجيع مجتمع العلماء والباحثين ومن ثم الثقة بهم.

- رغم وجود عدد لا بأس به من المخابر البحثية في الجزائر إلا أن نتائج البحوث تبقى غير مشجعة كما أنها لا تجد طريقًا لإعلام الآخرين بنتائجها، ولعلى أهم سبب في ذلك يرجع لضعف إسهام القطاع الخاص في تمويل والإستفادة من نتائج المؤسسات البحثية الجزائرية، فلا يمكن للبحث العلمي التطبيقي أن يتقدم ويتطور إلا من خلال تفاعل المراكز البحثية مع كل من القطاع الحكومي والخاص، بالإضافة إلى اقتناع القطاع الخاص بأهمية مساهمته في البحث العلمي وتمويل مشاريعه لحل المشكلات التنموية مما يجعل للبحث حضورا متميزا في القطاعين العام والخاص.

ثانيا- توصيات الدراسة: من خلال ما سبق يمكن إدراج بعض التوصيات أهمها:

- على السلطات المعنية بالتعليم العالي في الجزائر اعطاء اولويات كبيرة للاستثمار في التعليم العالي ومرافقة تلك الاستثمارات لغاية تحقيق الاهداف المنشودة والتي سيكون لها أثر مباشر على تنمية البلاد وتعزيز ثقافة الاجيال الحالية والمقبلة بما يتماشى والتطورات العالمية المتسارعة في جميع المجالات.

- للنهوض بالإنتاج العلمي لجامعاتنا من الأفضل تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى المنح البحثية للباحثين، فالبحوث العلمية توفر عوائد ضخمة تغطي أضعاف ما أنفقت لأجله.

- البحث عن سياسات واليات لتشجيع القطاع الخاص في الجزائر على تمويل البحث العلمي للمؤسسات البحثية، فهو يزيد من فرص تمويل البحث العلمي وكذلك من فرص الاستثمار في

نتائج البحوث العلمية، خاصة في مجال تقنيات المعلومات، فإنفاق القطاع الخاص على البحث العلمي ضرورة لتحقيق النجاح والاستمرارية؛

- من الضروري السعي لإنشاء أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها إلى الجهات التي ترغب في الإستفادة منها، وكذلك إنشاء المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله من أجل تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية مربحة؛

- التركيز على إنشاء كلية للبحث العلمي على مستوى كل جامعة بالجزائر تستقطب من خلالها الباحثين المتميزين من الجامعة أو خارجها، بالإضافة إلى إنشاء لجان متخصصة في مراقبة التمويلات التي يمنحها القطاع العام في سبيل تمويل البحث العلمي، ما إذا كانت صرفت للغاية التي وجدت من أجلها أم لا. والسعي لإنشاء المكتبات الالكترونية والتنسيق بينها لتحقيق شبكة لتبادل المراجع والأطروحات الحديثة بين الجامعات لتوفيرها للباحث المحلي بغرض توفير الجهد والمال، مما يساهم في إثراء نتاج البحث العلمي.

- محاولة ايجاد آلية لربط مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج، حيث يعتبر التعليم التعاوني أفضل آلية للربط بينهما حيث يتركز مفهوم التعليم التعاوني على قضاء الطالب فترة من الوقت أثناء الدراسة في العمل في إحدى المؤسسات أو الشركات، ثم يعود للدراسة في الجامعة، ثم العمل وهكذا حتى يتخرج الطالب من الجامعة، ومن مميزات نظام التعليم التعاوني توثيق الروابط بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، كما يسمح لهذه المؤسسات التعرف على قدرات الطلبة واختيار البارزين منهم للعمل فيها بعد التخرج، لان الجامعة من خلال نظام التعليم التعاوني ستكون معروفة لدى قطاع الأعمال، كما أن برامج الجامعة تكون انعكاسا لاحتياجات سوق العمل.

- الاعتماد على صيغ جديدة للتعليم، كالتعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والمناهج الإلكترونية. فهذه الصيغ تتيح فرصة التعليم العالي أمام طلاب قد يكونوا من العاملين، ويوفر هذا النوع من التعليم على الطالب والدولة تكاليف الإقامة والمعيشة والانتقال والدروس الخصوصية، حيث تحل الصورة التفاعلية بين الطالب والمناهج محل الصورة التقليدية للتعليم. إلي جانب تسويق خدمات التعليم العالي وتوفير تكاليف الإقامة والإطعام وغيرها، وتركيز تلك التكاليف نحو التعليم العالي.

- إن تمويل التعليم العالي والبحث العلمي يشكل إحدى أهم التحديات التي تواجه المشتغلين بتطوير البحوث عالميًا، لذى فإنه يتوجب على المعنيين وضع إستراتيجية بعيدة المدى للاستفادة من مدخلات الإنفاق على البحث ومخرجاته، المتمثلة في نوعية الحلول، وقدرتها على القضاء

جذريا على الانسدادات التي أحدثتها المشكلات التي تظهر بين الفينة والأخرى، حيث نجد في الجزائر مثلا أن المشكل المطروح وبإلحاح يتمثل في حجم المخصصات المالية للبحث العلمي الملحق بوزارة التعليم العالي، لأن مسألة تمويل الدراسات العليا تشكل جدل وموضوع بحث لدى المهتمين في السلطات المعنية.

قائمة المراجع المستخدمة

أولا- الكتب باللغة العربية

1- جمال عبد الفتاح العساف، اثر العولمة على البحث العلمي، دراسة تحليلية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: إستراتيجية البحث العلمي في الوطن العربي، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 21-22 افريل 2010.

2- جواد كاظم لفتة، الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011

3- سعيد بن حمد الربيعي، التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل ،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 ،2008.

4- سعد بن سعيد جابر الرفاعي، النموذج الإسلامي لتمويل التعليم،مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة،2006.

5- غياث بوفلجة، التربية والتعليم في الجزائر، الطبعة الثانية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006.

6- هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون،إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر،الوراق للنشر والتوزيع، عمان ،ط1، 2008.

ثانيا- الملتقيات

1- الطاهر هارون وفطيمة حفيظ: إشكالية الابتكار والبحث والتطوير في دول المغرب العربي (تونس، المغرب والجزائر)، ورقة عمل مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول "اقتصاد المعرفة"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، نوفمبر 2005.

2- رفيق زراولية، دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات "المعرفة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، 12-13 نوفمبر 2005، جامعة بسكرة.

3- شاشة فارس، قرزيز أسماء، تطور الإنتاج العلمي الجزائري ما بين (2000-2016)من خلال تواجده في قواعد البيانات العالمية:قاعدة البيانات Scopus نموذجا، الملتقى الوطني

حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، المنعقد يومي 02-03 ماي 2018، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي – تبسة .

4- محمد دهان وآخرون، بلال غالم، دراسة تقييمية للإنفاق على التعليم العالي في الجزائر، الملتقى الوطني حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، المنعقد يومي 02-03 ماي 2018، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي.

ثالثا- المجلات والجرائد الرسمية

1- الجريدة الرسمية، القانون رقم 99-05 المؤرخ 4 أفريل 1990 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، العدد 24.

2- وثيقة إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي2015-2025 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،23 أفريل 2015.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(2017)، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجزائر.

رابعا- الأطروحات

1- حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

2- محمد السعيد بن غنيمة، أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2014/2015.

خامسا- المراجع باللغة الأجنبية

1 - Djamel Feroukhi, la problématique de l’adéquation formation emploi, Alge, CREAD, 2005.